# حاجةُ علم المعاني إلى درْس حروف المعاني

**د. سمير ربوزي** *
مخبر المسألة البيداغوجية والمسائل المتعلقة بها ، المدرسة العليا للأساتذة بوسعادة
rabouzi.samir@ens-bousaada.dz

**الإرسال:** 2026/03/29 **القبول:** 2026/05/21 **النشر:** 2026/06/01

**ملخص**
تُعَدّ حروفُ المعاني مكوّنًا أساسيا من مكوّنات الخطاب العربي ؛ فهي أربطة الكلمات العربية التي تسهم في تماسك الكلام ، وبيان معانيه أحسنَ بيان. ولقدْ درس النحويون حروف المعاني ، وأوْلوها عناية كبيرة ، وصنّف بعضهم فيها تصانيف مُفرَدة ، الأمر الذي يفسّر غيابها شبه الكلّي عن مضامين علم المعاني ، وعلوم البلاغة عامّة. نناقش في هذا المقال فكرة احتياج علم المعاني إلى دراسة هذه الحروف ، من منطلق أنّ علم المعاني هو العلم الذي يُعنَى بالمستوى اللفظي للخطاب ، وما يُسهم به في تحقيق بلاغته وجماليّته ؛ من خبر وإنشاء ، وتقديم وتأخير ، وتعريف وتنكير ، وذكر وحذف ، ونحو ذلك ، ولأنّ كثيرا من هذه الإجراءات التعبيرية ترتكز على المعرفة الكافية والاستعمال الصحيح لحروف المعاني ، فإنّ هذا المقال يقصد إلى عرضٍ مقترَحٍ بإدراج درس حروف المعاني ضمن مقررات هذا العلم ، بما يتناسب مع طبيعته ، ويساعد على فهم مسائله ومباحثه.

**الكلمات المفاتيح:** حروف المعاني ؛ علم النحو ؛ علم المعاني ؛ سيبويه ؛ الجرجاني

# The Necessity of ʿIlm al-Maʿani for Studying the Particles of Meaning

**Abstract:** Particles of meaning (ḥurūf al-maʿānī) are a fundamental component of Arabic discourse. They serve as the connectors that bind

* المؤلف المرسل.

words together, ensuring coherence and clarifying meaning. Grammarians have studied these particles extensively, some even devoting entire works to them—an approach that largely explains their near absence from the field of ʿIlm al-Maʿānī (the science of meanings) and rhetoric in general.

This paper discusses the need to integrate the study of these particles within ʿIlm al-Maʿānī, since this discipline deals with the verbal structure of discourse and its role in achieving eloquence and aesthetic effect—through declarative and interrogative forms, fronting and delaying, definiteness and indefiniteness, mention and omission, and other such devices. Because many of these expressive processes depend on a sound understanding and correct use of the particles of meaning, the paper proposes incorporating their study into the curriculum of this field in a way consistent with its nature and aims.

**Keywords:** particles of meaning; Arabic grammar; ʿIlm al-Maʿānī (science of meanings); Sibawayh; al-Jurjani.

**1- مقدّمة:**

الحمد لله ربّ العالمين ، وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد ، فإنّ حروفَ المعاني ، وإن كانت تحتلُّ المرتبة الثالثةَ في ترتيب أقسام الكلام بعد الأسماء والأفعال ، إلا أنّ أهميتها في الجملة العربية لا تخفى ، وحاجةَ الجمل والتراكيب إليها لا تُنكَر ؛ فلا يمكن إنشاء جملتين اثنتين -فضلا عن كلام طويل- من غير الاستعانة ببعض هذه الحروف ، فهي للكلام كالأنسجة التي تربط بين العظام للجسم ؛ وكما أنّ الجسمَ يضعف ، وربما يفقد الحركة بتضرّر هذه الأربطة أو تلَفِها ، فإنّ الكلام يضطرب وربما يخرج عن مرتبة الفصاحة والإفهام بإساءة استعمال هذه الحروف ؛ بلْه الاستغناء عنها.

من أجل ذلك عظُمَت عناية أهل العربية بها منذ البدايات الأولى للدرس اللغوي عامة ، والنحويّ منها على وجه الخصوص ، واستمرّ درس حروف المعاني -متفرقةً أو مجتمعة- درسًا مستقرّا في كتب النحو العربي ، وصنّف فيها بعض اللغويين كتبًا مستقلّة ، مِن أشهرها كتاب "**العوامل المائة**" لشيخ البلاغيين عبد القاهر الجرجاني ، وهو وإن كان كتابًا في العوامل

عموما ، إلا أنّ أكثرَ هذه العوامل بعضُ حروف المعاني ، وهنا أسئلة نطرحها ، لتكون الإجابة عنها أهمّ أعمدة بنيان هذا المقال:

- ما أهمّ دلالات اشتغال الجرجاني ، وهو البلاغيّ الفذّ ، بدراسة حروف المعاني ، والإكثار من بيان حاجة طالب العربية إلى تعلّمها ؟

- أليس علمُ المعاني هو العلم الذي يُعنَى بالمستوى اللفظي للخطاب ، وما يُسهم به في تحقيق بلاغته وجماليّته ؛ من خبر وإنشاء ، وتقديم وتأخير ، وتعريف وتنكير ، وذكر وحذف ، ووصل وفصل.. ، فلماذا لا يجد طالب علم المعاني حيّزا ولو ضيّقًا لدراسةٍ ولو مجملة لحروف المعاني ؟وهل كلُّ طالبٍ لعلم المعاني يكون قد تضلّع ، أو على الأقل أخذ فكرةً كافية عن كثير من حروف المعاني التي ترجع إليها –في أحيانٍ كثيرة- أسرارُ بلاغة الخطاب وجماليّته ؟

- هل صحيحٌ أنّ علم النحو منحصرٌ في دراسة أواخر الكلم ، وما تتعرض له من تغيّرات تبعا لتغيّر العوامل الداخلة عليها ؟ ولماذا يُرادُ لدراسة حروف المعاني أن تكون حَكرا عليه ، لا يُسمح لها بتجاوز حدوده ؟

- وهل لفظة: "المعاني" في مصطلح "حروف المعاني" هي نفسها التي في مصطلح: "علم المعاني" ، وهل هي جمعُ معنى الذي نعرفه ولا يكاد يحتاج إلى تعريف يبيّنه ؟

هذه أهمّ التساؤلات التي نحاول في هذا المقال الإجابة عنها ، وعن تساؤلاتٍ فرعية أخرى نعرضها أثناء مناقشة هذه القضايا المحورية ، ولا نرى حاجة لتطويل المقام بذكرها في هذا الموضع ، ونبدأ من حيث انتهت بنا سلسلة هذه التساؤلات:

**2- علاقة حروف المعاني بعلم المعاني؛ المصطلح والمفهوم**

من حيث أسبقيةُ الظهور ، لاشكّ أنّ ظهورَ مصطلح حروف المعاني كان أسبقَ بكثير من ظهور علم المعاني ؛ وذلك أنّ علماء العربية الأوائل حين استقرأوا كلام العرب أَلْفَوْهُ لا يخرج عن ثلاثة أقسام ؛ اسم ، وفعل ، والقسم الثالث حرفُ المعنى ، أو حرفٌ جاء لمعنى ، وسمّيَ حرفَ معنى لعلّتين اثنتين:

**الأولى**: تمييزًا له عن حرف المبنى ؛ وهو الحرفُ الهجائيُّ الذي منه تُبنى الكلمات ، وحروف هذا النوع أقل بكثير من حروف المعاني ، بنسبة تقارب الثلث ؛ إذ عدد حروف المباني ثمانية وعشرون ، وعدد حروف المعاني نيّف وتسعون حرفًا ، وقيل إنّها جاوزت المائة[1].

**والعلّةُ الثانية** هي أنّ حرف المعنى ، وإنْ لم يكن له معنًى في نفسه حال الانفراد ، إلا أنّ له وظيفةً يؤدّيها في الجملة العربية ، بل لا قيامَ للكلام العربي -غالبًا- إلا على أساس هذا الحرف مع ما يتعلق به من اسم أو فعل أو كليهما ؛ ولأجل ذلك ارتأى كثير من النحويين أن يسمّيَ حرف المعنى بقوله: (حرفٌ دلّ على معنى في غيره)، يقول المرادي: «فإن قيل: ما معنى قولهم: الحَرفُ يدُلُّ على معنًى في غيرِه؟ فالجوابُ: معنى ذلك أنَّ دَلالةَ الحَرْفِ على معناه الإفراديّ مُتوَقِّفةٌ على ذِكرِ مُتعَلَّقِه ، بخِلافِ الاسمِ والفِعلِ ؛ فإنَّ دَلالةَ كُلٍّ منهما على معناه الإفراديّ غيرُ متوقِّفةٍ على ذِكرِ مُتعَلَّقٍ ؛ ألا ترى أنَّك إذا قُلْتَ: الغُلام ، فُهِم منه التعريفُ ، ولو قُلتَ: "ال" مفْردةً لم يُفهَم منه معنًى. فإذا قُرِنَ بالاسمِ أفاد التعريفَ. وكذلك باءُ الجَرِّ ؛ فإنَّها لا تدُلُّ على الإلصاقِ حتى تُضافَ إلى الاسمِ الذي بَعْدَها ؛ لا أنَّه يتحَصَّلُ منها مُفرَدةً ، وكذلك القَولُ في سائرِ الحُروفِ»[2].

**هذا عن حروف المعاني، ماذا عن علم المعاني ؟**

الإجابة عن هذا السؤال تُشكّل شطرًا معتبرًا من صميم هذا البحث ، بل هي أهمّ قضية فيه ، وما أكثرَ ما يحصل الخلط والخبط في هذا المقام ، وما أكثر ما يغيب عن الأذهان تساؤلٌ مهمّ هو: ما معنى علم المعاني ؟ وتقلّ فُرَص النظر في هذا الأمر أكثرَ حين نقرأ عنوانَ أوّل وأهمّ كتاب صُنّف في علم المعاني ؛ وهو كتاب: (**دلائل الإعجاز**)، وما فيه من فخامة مركّبيْه الإضافيين كليهما ؛ الدلائل ، والإعجاز ، فخامةٌ تحول دون وقوف كثير من قرّاء هذا العنوان عند شطره الثاني ، وكثيرا ما يُستغنى عن إيراده أصلا ؛ وهو: علم المعاني ؛ (دلائل الإعجاز في علم المعاني)، فما أندرَ أنْ يُتساءل هنا فيقال: دلائل الإعجاز القرآني في علم معاني ماذا ؟ ، وهل هي المعاني نفسها المذكورة في مصطلح حروف المعاني ؟

لاشكّ أنّ المعانيَ المذكورة في مصطلح حروف المعاني هي المعاني المعروفة ؛ جمع معنى ، وهو «قصدٌ يقع البيان عنه باللفظ»[3]، وعرّفه الجرجاني بقوله: «هو المفهوم من ظاهر اللفظ ، والذي تصل إليه بغير واسطة»[4].

ولكن ، هل المعاني في مصطلح: علم المعاني هي جمع المعنى الذي هذا حدُّه ؟ الجواب -قطعًا- لا ؛ لأنّ عاقلا لا يقول إنّ عبد القاهر ، وغيره ممن كتب في علم المعاني ، فضلا عمّن ألّف فيه ، أرادوا أن يتكلموا على معاني ذوات المعاني أينما كانت ، وحيثما وُجدت ؛ إنّ هذا لا يكون أبدًا ، بل هم يقصدون نوعًا معيّنا من المعاني ، ثمّ لمّا غلب المصطلح على الاستعمال

اكتُفي به ، وصار التعبير به من قبيل العموم المخصوص ، أو الاصطلاح العلمي ، فما هو هذا النوع من أنواع المعاني ؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال يحسُن بنا أن نسأل عبد القاهر عن تعريفه للنظم الذي ملأت نظريتُه الدنيا ، وشغلت الناس ، وطارت بها الركبان شرقًا وغربا ، والتي تعدّ عنده وعند غيره من العلماء قبله وبعده وجهًا من أخصّ وجوه الإعجاز في القرآن الكريم ، فيجيبنا -تحت عنوان: **النظم هو توخّي معاني النحو**- قائلا: «اعلمْ أنْ ليسَ النظمُ إلا أن تضعَ كلامكَ الوضعَ الذي يَقتضيهِ علمُ النحو ، وتعملَ على قوانينهِ وأُصولِه ، وتعرفَ مناهجَه التي نُهِجتْ فلا تزيغَ عنها ، وتحفَظُ الرُّسومَ التي رُسمتْ لك ، فلا تُخِلَّ بشيءٍ منها»[5]. ثمّ يتكرّر استعمال شيخ البلاغيين لعبارة: "**معاني النحو**" عشرات المرات في كتابه دلائل الإعجاز ؛ الأمر الذي يؤكّد أنّ مصطلح علم المعاني هو في الحقيقة وواقع الأمر -عند الجرجاني وغيره- علمُ معاني النحو لا غير ، ولقد شكّلَت هذه الحقيقة -ولا تزال- معضلة لدى كثير ممن يسعى -عبثا- إلى بناء الجُدر والأسوار بين علمي البلاغة والنحو ، أو بعبارة أدقّ وأوضح: إبعاد علم النحو عن ميدان البلاغة ، وعدّه مباينًا له ، بل عائقًا من عوائق التجديد فيه ، والتألّق في دراسة مباحثه ، وقطف ثمراته اليانعة.

وعنايةُ الجرجاني بالنحو ، وكونُه نحويّا بارعًا قبل أن يكون بلاغيا متألّقا أمرٌ لا يحتاج إلى إثبات ، وإنْ كان هناك من حاول أنْ يشوّش على هذه الحقيقة بتشغيباتٍ لا خطام لها ولا زمام ؛ منها على سبيل المثال زعمُ بعضهم أنّ النحو المذكور في عبارات الجرجاني ، ولاسيما عند الكلام على مسألة النظم ليس هو ذلك النحوَ المتبادر إلى الأذهان ، المشتغلَ أصحابُه على تتبّع أحوال أواخر الكلام ، وما يعتريها من التغيُّر بسبب ما يدخل عليها من العوامل اللفظية والمعنوية ، بل هو كذا وكذا وكذا ، ويذكرون معانيَ بين أن لا يكون لها أدنى علاقة بكلام الجرجاني ، أو تكون هي نفسُها لكن بثوب جديد ؛ من باب تسمية الأشياء بغير مسمّياتها.

وليس هذا الصنف من الباحثين من أبناء هذا العصر ، أو الذي قبله من العصور المتأخرة وحسب ؛ بل هو قديم جدّا ، واشتكى منه حتى الجرجاني نفسه ؛ حيث يقول باللفظ الصريح: «وأمَّا زهدُهم في النَّحو واحتقارُهم له ، وإصغارُهم أمرَهُ ، وتهاونُهم به ، فصنيعُهم في ذلك أشنعُ من صَنيعهم في الذي تَقدَّم (يعني الزهد في الشعر) وأَشْبَهُ بأن يكونَ صَدًّا عن كتابِ الله! وعن معرفةِ معانيه ؛ ذاكَ لأَنهم لا يَجِدِون بُدًّا من أنْ يعترفوا بالحاجة إليه فيه ، إذ كان

قد عُلم أنَّ الألفاظ معلّقةٌ على مَعانيها حتى يكونَ الإعرابُ هو الذي يَفتحها ، وأنَّ الأغراضَ كامنةٌ فيها حتى يكونَ هو المستخرِجَ لها ، وأنه المعيارُ الذي لا يتبيَّن نقصانُ كلامٍ ورجحانُه حتى يعرضَ عليه ، والمقياسُ الذي لا يُعرفُ صحيحٌ من سَقيمٍ حتى يرجع إليه ، لا يُنكِرُ ذلك إلّاَ من يُنكِر حِسَّه ، وإلّاَ مَنْ غالطَ في الحقائقِ نَفْسَه ، وإذا كان الأَمرُ كذلك ، فليتَ شِعري ما عُذْرُ مَن تَهاونَ به وزَهِدَ فيه ، ولم يَرَ أنْ يستقيَه من مصبّه ، ويأخذَه من معدنه ، ورضيَ بالنَّقصِ والكمالُ لها معرضٌ ، وآثرَ الغَبينةَ وهو يجد إلى الربح سبيلًا ؟!»[6].

فكما رأيت ؛ البلاغة والنحو علمان شريفان متداخلان ، وبعبارة أكثر دقّة وإنصافًا: البلاغة حَسَنةٌ من حسنات علم النحو ، لا قيام لها إلا عليه ، ولا سبيل إلى تعلّمها ، فضلا عن التضلّعِ منها إلا بامتلاك أدواته والاقتدار فيه[7] ، ومِن أهمّ وأوسع الجسور الرابطة بين هذين العلمين: حروف المعاني ؛ التي لا يخفى على كلّ من نَظر في كتب النحو أنّها خَصّصت لها مساحاتٍ واسعةً ؛ بسطَت فيها جميع ما يحتاجه الطالب من معانيها ، واستعمالاتها ، وربما بشكل زائد عن الحدّ أحيانا ، مما يفتح المجال واسعًا هنا للسؤال: ما المبرّر -والحالة هذه- للدعوة إلى إقحام دراستها في كتب البلاغة ، أو بالأحرى علم المعاني ؟

بدايةً ، ما سبب العدول -في العبارة الأخيرة- عن مصطلح البلاغة إلى مصطلح علم المعاني ؟ أليسَا اسميْن لمسمًّى واحد ؟

**3- علوم البلاغة ، وأبرز الفروق بينها**

تذكُر أكثر كتب البلاغة ، والأدب ، وغيرها أنَّ علم البلاغة مرّ بمراحل استقرّت في آخر أمرها على انقسامه -انقسامًا نهائيا وواضح المعالم-[8] إلى علوم ثلاثة ؛ معانٍ ، وبيان ، وبديع:

فأمّا علم المعاني فأحسنُ ما عُرّف به هو أنّه: «**علمٌ تُعرَف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال**»[9].

- والمقصود بأحوال اللفظ العربي ما يكون عليه الكلام العربي من أحوالٍ تتعلق بالألفاظ ؛ من ذكر وحذف ، وتقديم وتأخير ، وخبر وإنشاء ، وإيجاز وإطناب ، ونحو ذلك.

- وأما **الحال:** فهو «الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد خصوصية ما»[10] ؛ كأن يكون حال خوف ، أو غضب ، أو عجلة ، أو أن يكون كلاما مع ذي شأن ، أو في مجلس عام ، أو أن يكون موعظة ، أو سمَرًا ، أو أيّ مقام آخر.

- وأما **مقتضى الحال:** فهو «تلك الخصوصية ، ومطابقةُ الكلام له معناها اشتمالُه عليه ؛ فإذا كان المخاطب ينكر قيام زيد مثلا ، فإنكاره حالٌ يدعو المتكلم إلى أن يخبره بقيامه مؤكدا: إنّ زيدًا لقائم ، أو والله إنّ زيدًا لقائم ، وتأكيدُ الخبر هو مقتضى الحال»[11].

ولاشك أنّ هذه الخصوصية هي النواة الأساسية ، والفكرة المحورية لعلم المعاني ، وهو ما يعبّر عنه أهل هذا الفنّ بفكرة المطابقة ؛ وإحرازُ صوابيّتها فضلا عن جماليّتها وبلاغيّتها يتطلب إلمامًا بأمور عدّة ؛ منها ما هو لغويّ (ويشمل مستويات اللغة المختلفة ؛ المعجمية ، والصوتية ، والصرفية ، والنحوية ، والدلالية)، ومنها ما هو نفسيّ واجتماعي ؛ به تتحقق المعرفة الكافية بأحوال المخاطَبين ، وملابسات العمليات الكلامية ، وما ينبغي قولُه ، وما ينبغي السكوت عنه ، وما يلزم تأكيده وما لا يلزم ، وما يحسُن حذفه أو ذكره ، وغير ذلك مما يكثر بكثرة حوادث الناس وتنوّع أحوالهم.

وقبل أن أستكمل الإجابة عن السؤال المطروح آنفا ؛ بالتعليق سريعا على تعريف علم المعاني ، أُورِد تعريفا موجزا لكلٍّ من علمي البيان والبديع ؛ لتكتمل صور العلوم الثلاثة ، وينفتح لنا الباب للشروع في المقصود من كتابة هذا المقال.

فأما علم البيان فأشهرُ ما عُرّف به هو أنّه «**العلم الذي يُعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة، مع وضوح الدلالة عليه**»[12] ؛ أي أنّ مجال هذا العلم هو الصورُ المستعمَلة في التعبير عن المعاني ؛ لا الألفاظ التي تُصَبُّ فيها هذه المعاني على تلك الصور ، وعامةُ الصور البيانية التي رصدها علماء البلاغة في كتبهم ترجع إلى ثلاثة أنواع: التشبيه ، والمجاز ، والكناية.

وأمّا علم البديع فهو «**علم يُعرَف به وجوهُ تحسين الكلام، بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة**»[13]، ووجوهُ تحسين الكلام نوعان: محسّنات معنوية ، ومحسنات لفظية.

ومن خلال أبواب كلّ علم من هذه العلوم ، ومقدار استعمال أساليب كلّ علم في الكلام قلّة وكثرة: يتبيّن -بلا ريب- أنّ أوسع هذه العلوم أبوابا ، وأكثرها أهمّية ، واستعمالا في الكلام ، وأنسبَها وأنفعها للطالب المبتدئ: علمُ المعاني ؛ ولهذا فإنّ عامة من جمع بين هذه العلوم في كتاب ، أو في برنامج تعليمي متواصل: بدأ بعلم المعاني ، ثم البيان ، ثم البديع ، وأمّا البدء بعلم البيان -كما هو صنيع قلّة من المصنفين- فغيرُ مناسب ولا منصوح به ؛ للاعتبارات السابقة ، ولاشتمال علم البيان على مسائلَ فيها نوعُ خفاء وعُمق ، الأمر الذي

يحسُن بالمدرّس أنْ يؤخّره قليلا حتى يكون الطالب قد أخذ صورة واضحة عن طبيعة هذا العلم ، وتعلّمَ بعض أبواب علم المعاني التي يناسب كثير منها الطالبَ المبتدئ من جهة ، ولها تعلّق بمسائل علم النحو من جهة أخرى ، ونرجع إلى تعريف علم المعاني وعلاقته بالنحو وحروف المعاني.

عرَفنا أنّ علم المعاني هو علمٌ تُعرَف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال ، وأنّ مطابقة الكلام لمقتضى الحال هي "بمعنى اشتماله عليه ؛ فإذا كان المخاطب ينكر قيام زيد مثلا ، فإنكاره حالٌ يدعو المتكلم إلى أن يخبره بقيامه مؤكدا: إن زيدا لقائم ، أو والله إنّ زيدًا لقائم ، وتأكيد الخبر هو مقتضى الحال" ، وهذا المثال من أنفع الأمثلة التوضيحية لماهية علم المعاني ، ولدرسٍ من أهمّ دروسه المندرجة ضمن باب الإسناد الخبري ؛ هو درسُ: أضرُب الخبر ، وفيه يتعلّم الطالب كيف يجعل كلامه ابتدائيا ، أو طلبيا ، أو إنكاريا ؛ بحسب طبيعة الموضوع ، وحاجته إلى التأكيد ، وحال المتلقي ، وقابليته لتلقّي الخبر مؤكّدًا أو من غير تأكيد ؛ فمثلا إذا كان المختار بلاغةً أن يُقال: "إنّ زيدًا لقائم" فالأغلبُ أنّنا نخاطب شخصًا متردّدا ، أو عنده نوعُ إنكار لقيام زيد ، أو لكون القائمِ زيدًا لا غيرَه ، أو نحو ذلك ، ويهمّنا من هذا الكلام كلّه أن نتساءل: ما الذي تمّ إجراءه من تعديلات على نواة هذه الجملة ؛ وهي: "زيدٌ قائم" حتى تحقّقت صفةُ البلاغة لهذا الكلام؟ الجواب أنّنا استعملنا حرفيْن من حروف المعاني! "إنّ" ، و"اللامَ" التي يسمّيها النحويون المزحلقة ؛ وكلاهما لتأكيد المعنى. والشواهدُ على شدّة احتياج البليغ في كثير من أحواله أو أكثرها إلى حروف المعاني أكثر من أنْ تُحصى أو تعدّ ؛ فلماذا -والحالة هذه- لا نكاد نجد لها أثرًا في دروس علم المعاني إلا نزرًا قليلا لا يليق بمقامها ، ولا يكفي لوقف الطالب على أهميتها ، وحاجة الملكة البلاغية إلى الإلمام بها ، وفِقْه استعمالها ، وربط أجزاء القول -ربطًا صحيحا مُحكَمًا- بها؟ وهنا تأتينا إجابات يمكن أن نبلورها في شكل أسئلة اعتراضية ، وربما استنكارية ، نتوقّع أنْ يُجابَ بها عن سؤالنا هذا ، نحاول الإجابة عنها فيما تبقّى من هذا المقال.

1- فمن هذه الإجابات مثلا أنْ يُقال: ألا تعلم أنّ كتب النحو ما تركت شيئًا يُحتاج إليه من أمرِ حروف المعاني إلا ذكرته ، وربما جاوزت الحدّ في ذكره؟ أليس شأنُ العلوم أنّ لها اختصاصات وميادين ؛ كلٌّ وما يناسبه ، ويلائم مرحلة الطالب التي هو عليها أثناء طلبه ؟

2- ومنها أيضا: ألا يلزم من المطالبة بدراسة حروف المعاني في مسيرة طلب علم المعاني أنْ ندرس أيضا: الفاعل ، وما أدراك ما الفاعل وبلاغات استعماله ، وكذلك المبتدأ والخبر ، والمفاعيل الخمسة ، وهلمّ جرا ؟

3- ومنها أن يقال: لو كان في تخصيص درسٍ لحروف المعاني في سياق دراسة أبواب علم المعاني خيرٌ ومصلحة لما غفل عنها من سبقوا إلى تحديد موضوعات هذا العلم ، وأبوابه التي حصَرها القزويني في ثمانية أبواب ، ما سمعنا أنّ أحدا جاء بعده زاد فيها أو نقص ؛ فلماذا الافتئاتُ على أهل هذا العلم ، والتقدّمُ بين أيديهم لغير حاجة ولا مبرّر ؟

4- سؤال رابع مهمّ نختم به هو أن يُقال: حروفُ المعاني بالعشرات ، بل هي قريب من مائة حرف ، وبعض هذه الحروف كُتِبَت فيه -وحدَه- مقالاتٌ ، بل تصانيف ؛ كواو العطف مثلا ، فهل تريد لكتاب علم المعاني أن ينوء بالعصبة أولي القوّة ؛ فلا يُستطاع حمله فضلا عن النظر فيه ؟

هذه أسئلة مهمّة يحسُن الإجابة عنها ، وتبريءُ ساحة هذا المقال مما يَشينه التلبّسُ به مما ورد فيها من الاعتراضات والانتقادات ، وسأجعل من الإجابة عن كلّ واحد منها عرْضًا لفقرة من الفقرات المتبقّية من هذا الموضوع:

**4- حروف المعاني، بين الدرس النحويّ والدرس البلاغي**

كثير من كتب النحو ، وربما أكثرُها ، رتّب أصحابُها أبوابها وفق ترتيب أقسام الكلام ؛ الأسماء ، الأفعال —وربما بدأ بعضهم بالأفعال- ثم الحروف ، ثمّ عند دراسة الحروف يقسّمونها تقسيمات متنوعة ؛ فتارة ألفبائيا ، وتارة باعتبار عدد حروفها ، وتارة باعتبار ما يكون عاملا منها وما لا يكون ، وتارة باعتبار ما يعمل في الأسماء ، وما يعمل في الحروف ، ومنهم من يجمع ذلك أو بعضه ، ومنهم من يسردها سردًا ، وأيًّا كانت طريقة ترتيبها فإنّ الملحوظ على صنيع النحاة في دراسة حروف المعاني أمور من أهمّها:

- أنّ ترتيبها ليس وفق منهج بلاغي ، ولا له علاقة بالدرس البلاغي ، ولاسيما القدامى منهم.

- وأنّها غالبا ما تكون مجموعة تحت باب واحد ، ثمّ توزع مجموعاتٍ بحسب الوظيفة النحوية التي يؤديها كلّ منها ؛ فتُذكر حروف الجر على حدة ، والحروف المشبهة بالفعل على حدة ، وحروف النداء ، والنواصب ، والجوازم ، والاستفهام ، والعطف ، وهكذا.

- ويُكتفَى بذكر معانيها الأصلية ، ومثالٍ أو أمثلة قليلة عنها ، وفي أقصى ما ينتهي إليه حال بعضها أن يُذكَر لها شيء من الأسرار ، أو المعاني المجازية التي تخرج أحيانا إليها ، ويندر جدّا أن يصحب الحالة الأخيرة ذكر أغراض بلاغية ، فضلا عن نكاتٍ بيانية.

فهل هذا يكفي طالب علم البلاغة للاستعانة بأثر هذا الحرف أو ذاك في تحقيق بلاغة للقول ، أو إظهاره في مظهر يثير إعجاب المتلقي ، ويستفزّ قريحته وذائقته ؟

مشكلةٌ أخرى مرّ معنا إشارات إليها ، هي: هل نضمن أصلا أنّ طالب علم البلاغة ، ولاسيما في الأزمنة الأخيرة ، قد أخذ حاجته من درس حروف المعاني ، والعلاقة بين المتشابه ، فضلا عن المتناوب منها ، أو المسْهم -مثلا- في الكشف عن ظاهرة التضمين الفريدة من نوعها في الكلام العربي ؟ ويتّضح هذا الاعتراض أكثر بالإجابة عن السؤال الثاني من الأسئلة الأربعة المذكورة آنفا ؛ وهو المدَّعَى فيه استلزامُ الكلام على حروف المعاني في بعض مضامين علم المعاني الكلامَ على كثير من أبواب علم النحو الأخرى ؛ كالفاعل ، والمبتدأ ، والمفاعيل الخمسة ؛ من منطلق العدل بينها ، وأنّ أحدًا منها ليس أحقّ من الآخر في الإسهام بشكل أو بآخر في تحقيق بلاغة الخطاب ، وجمال العملية الكلامية ، والإجابة عن هذا السؤال من وجوه ثلاثة هي:

أ - أنّ كون كتب النحو تعرّضت لدراسة مسألة معينة ، أو موضوع مَّا لا يلزمُ منه امتناع تخصيص حيّز له في علم المعاني أو غيره من العلوم التي تتعلق به ، أو يمتّ إليها بصلة ؛ ألا ترى أنّ البلاغيين قد درسوا في كتبهم موضوعات: الإسناد ، والمسند ، والمسند إليه ، والتقديم والتأخير ، والتعريف والتنكير ، والاستفهام ، والأمر ، والنهي ، والعطف ، والحذف ، وغيرها ، وكلّها من مضامين الدرس النحوي بالمفهوم الشائع لدى عموم الباحثين ، فضلا عن الطلاب. وأمّا إذا قصدنا بالدرس النحوي ما عناه الخليل بن أحمد ، وتلميذه سيبويه ، وابن جني ، وابن يعيش ، وغيرهم كثير ، فإنّ الموضوعات المشترَكة بين العِلمين ، وجوانبَ دراسة كل منها تكثر إلى حدٍّ قريب من التطابق ، غير أنّ للنحويين طريقتَهم في تناول هذه الموضوعات ، وللبلاغيين طريقتهم في دراستها ؛ فالعِلمان عند هؤلاء متكاملان متشابهان ، وإن كان الوصف الدقيق للعلاقة بينهما هي أنّ النحو بوّابةُ علم المعاني ، ومادّتُه الأولية ، وقانونُه الأهمّ الذي لا تنتظم قواعده ومسائله إلا في عقده.

فإنْ قيل إنّ البلاغيين إنّما درسوا بعض موضوعات علم النحو لا لأهمّيتها وحسب ، أو حاجة الكلام إليها كما تقدّم ؛ بل لأنّها تشتمل على أسرار بلاغية ؛ أيْ أنّ لها خصوصيّة نحوية

وأخرى بلاغية ، فالنحوي يدرس الجانب الصوري القواعدي ؛ كالتعريف ، والظواهر الإعرابية ، والعلل ، والأدوات ، ومعاني هذه الأدوات ، ونحو ذلك ، والبلاغي يدرس الأغراض ، والبلاغات ، والمعاني المجازية ، ونحو ذلك ، ومثال ذلك باب الاستفهام ؛ فالنحوي يعرّفه ، ويذكر أدواته ، وإعراب كل منها ، وبيان حروفها من أسمائها ، ولغات العرب فيها ، ونحو ذلك ، وربما ذكر بعض الوجوه المجازية لها ؛ كأن يكون الاستفهام بمعنى النفي ، أو الأمر ، أو النهي ، أو نحو ذلك. بينما يطيل البلاغي النفَس في ذكر هذه الأغراض المجازية ، ويذكر دواعي خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي ، ومزيّة ذلك في الكلام ، ونحو ذلك ، إن قيل ذلك فالجواب عنه من الوجهين المتبقّيين ، وهما:

ب - أنّ كون الاستفهام له معانٍ مجازيةٌ يخرج إليها ، وكذلك الأمر ، والنهي ، ونحوها ، لا يزيد الحاجة إلى دراسة حروف المعاني في علم المعاني إلا تأكيدا واشتدادًا ؛ وذلك لسببين اثنين:

* أحدهما أنّ أكثر هذه الأبواب لا قيام له إلا على أساس حروف المعاني ؛ من ذلك مثلا: الاستفهام ، والنداء ، والنهي ، والتمني..

* والآخرُ أنّ كثيرًا من حروف المعاني لا تدلّ على معنى واحد فقط ، بل تخرج إلى معانٍ أخرى أيضا ؛ منها أن يكون بعضها بمعنى بعض ؛ وأكثرُ ما يقع من ذلك في حروف الجر ، على القول بأنّ الحروف ينوب بعضها عن بعض ، وهو مذهب كثير من النحويين والمفسرين وغيرهم ، وأمّا على القول الآخر ؛ وهو أنّ الحروف لا تتناوب ، وإنّما المعروف من كلام العرب هو التضمين لا التناوب ، وهو القول الأصحّ ، والمذهب الأقوى[14]، فإنّ هذه الحروف تكتسب مكانةً أعلى ، وأهميةً أشدَّ ، وقدرة أكبر على تكثيف دلالات الخطاب ، وإضفاء كمية أكبر من التشويق ، والاستحثاث ، واستفزاز قرائح الحذّاق وذوي الذائقة النقّاذة من القارئة والمستمعين ؛ حيث يُستعمل الحرف غيرُ المألوف استعماله في خطاب ، فتنتبه أجهزة الرقابة اللغوية في أذهان هؤلاء ، وتستوقفهم عند الفعل المتعلّق به هذا الحرف ؛ فيدركون أنّ هنالك فعلا آخر ضُمِّن في هذا الفعل ، وهذا كثير جدّا في القرآن الكريم ، وكلام العرب البلغاء ، وتفاديًا للإطالة نضرب له ثلاثة أمثلة ، وموضوعُ التضمين مشهور ، كُتبت فيه الرسائل والمصنفات ، وإنما نمثّل له لضرورة البيان ، وإثبات ما نريد إثباته في هذا البحث:

**المثال الأول**: قول الله تعالى: ﴿**وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ (14)**﴾ [البقرة: 14]؛ محلّ الشاهد قوله

سبحانه: ﴿**خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ**﴾ ، قال القرطبي رحمه الله: «إن قيل: لم وُصِلت ﴿**خَلَوْاْ**﴾ بـ"إلى" وعُرْفُها أن توصلَ بالباء؟ قيل: ﴿**خَلَوْاْ**﴾ هنا بمعنى ذهبوا وانصرفوا»[15]ا.هـ قلت: ولا شكّ أنّ تضمين فعل الخلوّ معنى الذهاب والانصراف فيه إثباتُ التهمة عليهم بشكل أدقّ وألطف ، وبيان ما هم عليه من إرادة الشرّ ، وبذل الوسع في تدبير المكائد للمؤمنين ، كلُّذلك وغيرُه أرشدَ إليه استعمال حرف الجرّ "إلى"في موضع اعتِيدَ لغةً وعرفًا استعمالُ"الباء" فيه ؛ فتنبّه.

**المثال الثاني**: قولُه تعالى حكايةً عن نبيّه إبراهيمU: ﴿**مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِي أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ (52)**﴾ **[الأنبياء: 52]** ؛ نقل أبو حيان عن بعض أهل التفسير أنّ لفظةَ ﴿**عَٰكِفُونَ**﴾ «ضُمِّنَتْ مَعْنَى عَابِدِينَ ؛ لهذا عُدّيتْ بِاللَّامِ»[16].

المثال الثالث ؛ قولُه جلّ وعلا: ﴿**وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا**﴾ **[الأنبياء: 77]** ؛ الأصلُ أنّ فعل "نصر" يتعدّى بحرف الجرّ "على" ؛ ولهذا قال بعض المفسرين إنّ "مِنْ" هنا بمعنى "على" ؛ عملا بمبدأ التناوب ، ولكنْ قال المرادي: «الأحسنُ أن يُضَمَّنَ الفعلُ معنى فعلٍ آخر ؛ أيْ: منعناه بالنصر من القوم»[17].

فهل يخفى على القارئ الكريم البَونُ الشاسع بين لذائذ هذا الدرس المتنوعة ، وشواهده غير المنتهية ، وبين عددٍ من أغراض الاستفهام ، أو الأمر ، أو النهي ، تُعرَض في كتب علم المعاني ، وفي الأغلب الأعمّ تفقد عنصر الإثارة والتشويق بعد المثال أو المثالين الأوّلين ؛ حيث يهتدي الطالب بسهولة بعدهما إلى الأغراض المجازية للشواهد المتبقّية ، وهذا أمرٌ جرّبناه ، بل عانيْنا منه طويلا ، ووقفنا على كمية الرتابة التي تعتريه ، مهما أكثرنا من الأمثلة ، وشابهنا بينها أحيانا. بخلاف شواهد التضمين ، وكثير من إسهامات كثيرٍ من حروف المعاني الأخرى في تحقيق بلاغة الخطاب ، وتكثيف دلالاته وإشاراته ، ولاسيما في النظم القرآني المعجز ، وهذا أمرٌ من الوضوح والبيان بحيث لا يحتاج إلى إثبات ولا إلى تمثيل.

ج- الوجه الأخير من وجوه الإجابة عن دعوى استلزام الكلام على حروف المعاني في بعض مضامين علم المعاني الكلامَ على كثير من أبواب علم النحو الأخرى ، وهو الوجه الثاني لتفنيد حجة القول بأنّ البلاغيين إنما درسوا بعض الأبواب المتناوَلة في كتب النحو لاشتمالها على وجوه بلاغية ، وأساليبَ تتجاوز به مستوى قانون السلامة النحوية ، وموافقة العرب في كلامهم عموما لا خصوصا ، هو أنّ هذه الممارسات البلاغية لهذه التراكيب القولية إنّما تتحقق بلاغيّتها بإسهامٍ كبير من حروف المعاني ، وأحيانا يكون الفضل لها وحدها ، وأذكّر هنا

بالمثال السابق: زيدٌ قائم ، (إنّ زيدًا قائم)، (إنّ زيدًا لقائم)؛ وقد عرفتَ سابقا أنّ كلّ هذه التحوّلات اللفظية المطابقة لمقتضيات الأحوال إنّما حصلت باستعمال حرف ، أو حرفين من حروف المعاني ؛ وهما حرفا تأكيد.

مثل ذلك أيضا ما يتعلق بتقديم ما حقّه التأخير المفيد للحصر غالبا ، والمحقّقُ لجمال النظم أحيانا ، كثيرا ما يكون المقدَّمُ شبهَ جملة من جارّ ومجرور ، كذلك أسلوب القصر ؛ من أقوى أساليبه: إنّما ، أنّما ، بل ، لكن ، لا ، إلا ، وغيرها ؛ وكلّها حروف معان.

باب الوصل والفصل ؛ من أشرف أبواب علم المعاني ؛ بل إنّ بعض العلماء قديما سئل: ما البلاغة ؟ فقال: معرفة الوصل والفصل[18] ، كلّ هذا الباب منصبّ -عند جماهير البلاغيين- على الواو العاطفة ، وحتى على القول الآخر ؛ وهو أنّه يشمل أيضا بقية حروف العطف فإنّ الباب يظل منحصرًا -بمسائله الكثيرة ، وقضاياه المثيرة- في دائرة حروف المعاني.

باب الإطناب والإيجاز ؛ من أهمّ أسباب حسن تصوّره ، فضلا عن تمثّل قواعده: تقويةُ ملَكة استعمال حروف العطف ، والتأكيد ، وغيرها مما يدخل ضمن هذين الأسلوبين ، ولاسيما أسلوب الإطناب.

نمرّ الآن إلى الإجابة عن السؤال الثالث من الأسئلة الأربعة التي يُفترَض أن يُعترَض بها على مسعى هذا المقال ؛ وهو السؤال القائم على فكرة أنّ شَقّ مسالك هذا العلم أو غيره حقٌّ لأهله السابقين إليه ، المطّلعين -أكثرَ من أيّ أحد غيرهم- عليه ، ومن هؤلاء مثلا: الخطيب القزويني ؛ الذي حدّد ثمانية أبواب لعلم المعاني ، كانت بعدُ محلّ اتّفاق بين البلاغيين ، وجمعها هو ممّن سبقه من أهل البلاغة ، وقد نظم الأخضريُّ هذه الأبواب في قوله:

**إسنادُ، مسندٌ إليه، مُسندُ *** وَمُتَعَلَّقاتُ فِعلٍ تُورَدُ**

**قَصْرٌ وَإِنْشاءٌ وَفَصْلٌ وَصْلٌ اَوْ *** إيجازٌ اِطنابٌ مُسَاواةٌ رَأوْا**[19]

نجيب عن هذا السؤال بأجوبة ثلاثة:

**الأوّل**: أنّنا وإن كنا نسلّم بأنّ أهل العلم أدرى بأبوابها ومسائلها ، فإنّنا لا نسلّم بأنّ مِن لازم ذلك الكفَّ مطلقًا عن أيّة إضافة ، أو تعديل ، أو تقديم ، أو تأخير ، أو نحو ذلك ؛ هذا لا يقبَله أحد ، ولا يقول به عاقل ، لأنّ من شأنه شلَّ الحركة العلمية ، وتربية الطلاب على التبعية والجمود ، وهذا من أكثر ما حذّر منه العلماء ، ودعَوا إلى نبذه ومحاربته ، مع حفظ الأدب مع الأكابر ، ومعرفة كلّ أحدٍ لقدر نفسه ، وعدم اعتداده بها ، واكتفائه بما يعنّ لها من

آراء واختيارات ؛ فإنّ هذا له أهله وفرسانُه ، ومن تكلّم في غير ما يحسن كان ما يفسد أكثر مما يُصلح.

**الوجه الثاني**: عندما ألّف السكاكي مفتاح العلوم ، وجعله أقسامًا ثلاثة ؛ آخرها هو ما يتعلق بعلوم البلاغة ، وقبْلَه قسمُ علم الصرف ، ثم علم النحو ، هل تابعه القزويني على ذلك ، مع أنّه ما زاد على تلخيصه كما يشي به عنوان كتابه: تلخيص المفتاح ، ثمّ الإيضاح ؛ الذي هو إيضاح لهذا التلخيص[20] ؛ فهل يُلام القزويني على صنيعه هذا ؟

فإن قيل: هذا القزوينيُّ ، وهو من أئمّة البلاغة ؛ يجوز له ما لا يجوز لغيره من علماء العلوم الأخرى ، فضلا عن غيرهم من طلاب العلم وعامة الناس ، انتقلنا إلى:

**الوجه الثالث من أوجه الإجابة عن هذا السؤال** ؛ وهو أنّ درس التقديم والتأخير مثلا ، وكذلك التعريف والتنكير ، والذكر والحذف ، ونحوها ، ليست مذكورة في أبواب علم المعاني ، مع أنّها من أهمّها فيه ، وأحظّها نصيبا من اهتمام العلماء والبلاغيين ؛ لم يخصّوها بالتبويب تفاديًا لكثرة التشعيب ، ولأنّها تندرج جميعها تحت الكلام على الإسناد وركنيه ، ومن البلاغيين من يُفرد درسًا للإضمار والإظهار ، ولا يكتفي بالحديث عنه ضمن الكلام على أنواع التعريف مثلا ؛ لما لهذا الدرس من الأهمية ، والنفاسة ، والثراء ، وهناك من يضيف دروسًا أخرى يراها نافعة ، وسابحةً في فلك أبواب الإسناد الثلاثة ، ولستُ هنا بصدد التمهيد ، ولا محاولة الإقناع بفكرة إقحام الكلام على حروف المعاني في كتب علم المعاني ، وإردافها لهذه الأبواب ؛ لأنّني أشاطر الرأيَ كلَّ من يقف في وجه من يحاول المساس بقاعدة مطّردة ، ومسلّمة من آكد مسلّمات اللغة العربية ؛ هي أنّ ركني الجملة في العربية هما المسند والمسند إليه ، وكلّ ما سواهما فضلة ، ولو تعذّر -في أحيان كثيرة- الاستغناءُ عنها ؛ مثل بعض المفاعيل الخمسة ، والحال في قوله تعالى: ﴿**وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَاءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ (16)**﴾ **[الأنبياء: 16]** ، ونحو ذلك ، لستُ أبغي ذلك ، ولا شيئًا منه ، وإنّما حاجتي من هذا الكلام كلّه التنبيهُ على أنّ كثيرا من طلاب العربية مِن العزوف عن علوم البلاغة بحيث لا ينبغي إضفاء قدر إضافيّ من الصرامة والجفاف على عملية تدريسها ، ومن مظاهر هذا الجفاف أنْ تُضرَب الحُجُب والأسوار على حدائق علوم البلاغة الغنّاء ؛ فلا يوصَل إليها -فضلا عن أن يتيسّر اقتطاف جناها وثمراتها- إلا بشقّ الأنفس.

فإن قيل بعد هذا الكلام: فأين تريدنا أنْ نضع درس حروف المعاني -إنْ وضعناه- إذن ؟ فالجواب هو ما نختم به هذا المقال ، وهو الجواب عن السؤال الرابع الذي يقوم على توهُّم أنّ

دراسةَ حروف المعاني ضمن أبواب علم المعاني يُفضي إلى تضخيم كتبه ، ويخرج بها عن الحدّ المعقول ، ويحصل بموجبه تداخُلٌ لا حاجةَ إليه ، ولا طاقةَ لأحد به بين علمي النحو والبلاغة ، وهذا الجواب هو مقترَح البحث فيما يتعلق بمسعى هذا المقال ، وبالله التوفيق.

**5- مقترَح البحث في آلية دراسة حروف المعاني ضمن برنامج تدريس علم المعاني**

ليعلمِ القارئ الكريم أنّني ادّخرتُ لهذا الموضع اعتراضًا سديدًا لعلّ يكون قد تبادر إلى ذهنه وهو يتنقّل بين فقرات هذا المقال ، وأعترف أنّ هذا الاعتراض أوشَك -مرارا- أن يثْنيَني عن المضيّ في مشروع كتابة هذا المقال ، وملخّصُه أنّ كثيرا من حروف المعاني المرادُ إطْلاع الطالب على مزيّة العناية بها ، وإسهاماتها في تحقيق بلاغة الخطاب: مبثوثةٌ ضمن أبواب علم المعاني ؛ فحروف التأكيد مذكورة في الكلام على الإسناد الخبري ، وحروفُ الاستفهام ، والنداء ، والنهي ، والتمني ، والرجاء.. في الكلام على الإنشاء الطلبي ، والعطف في الوصل والفصل ، وهكذا ؛ فلماذا نثقل الطالب بدرس جديد ، مليء بالأقسام والأنواع ، مع أنّ أكثر مباحثه متوزّعة على أبواب هذا العلم ؟

ولقد ساعدني على تجاوز هذا الاعتراض المطالبُ الملحّة الآتية:

- أنّ ما ذُكِر من حروف المعاني في بعض دروس علم المعاني قليلٌ جدًّا ، وهذه القلة تعتريه من جهتين:

**الجهة الأولى**: قلّةُ ذكرٍ وإيراد ؛ فما أقلّ حروف المعاني المذكورة في دروس علم المعاني ، ولعلّها لا تبلغ معشار ما ورد ذكره في كتب العربية الأخرى.

**والجهة الأخرى** هي قلّةُ حظِّ ما ذُكر من حروف المعاني من الدراسة والبيان ، ونمثّل لذلك بلام التعريف ، وهذه يفترض أنْ تكون من أوفر حروف المعاني نصيبًا من عناية علماء المعاني ؛ لكثرة استعمالها في الكلام ، ولأهمّيتها البالغة في إيصال المعاني ، وتقوية بلاغة الخطاب ، ولأنّ عليها مدارَ الكلام في جزء كبير من درس واسع كامل من هذا العلم ، هو درس التعريف والتنكير ؛ فحرفُ التعريف الوحيد هو هذه اللام ، وتحت هذه اللام من البلاغات والأسرار ، بل من الفهوم والدلالات ما لا يكاد يدخل تحت الحصر أحيانا كثيرة ، وأختار مثالين اثنين للتوضيح ، من بين آلاف الأمثلة في القرآن الكريم وحده:

المثال الأول: يقول الله تبارك وتعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا آمِنًا**﴾ **[البقرة: 126]** ، ويقول جلّ وعزّ: ﴿**وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا الْبَلَدَ آمِنًا**﴾ **[إبراهيم: 35]** ، والآيتان -كما ترى- متشابهتان إلى قريب من التطابق ؛ ليس بينهما إلا فرقٌ يسير هو لام

التعريف في الآية من سورة إبراهيم ، وهذه اللام ، على صغر حجمها ، أغنَت عن كلام طويل في بيان ما حصل مِن عمارةٍ وبنيان ، وأعمال حصلت في شهور عديدة ، وربما سنوات مديدة ، في الفترة الممتدة بين وقت الدعاء الأول المذكور في سورة البقرة ، والذي يدلّ تنكيرُ لفظ البلد فيه على أنّ مكةَ وقتئذ كانت صحراءَ قاحلة ؛ لا بنيان فيها ولا شجر ولا حجر ، ووقتِ الدعاء الثاني المستعملة فيه هذه اللام اللطيفة التي تحكي حال مكان آهلٍ بالسكان ، وما يحتاجونه من متطلّبات العيش في الحواضر ؛ مما يصلح أنْ يسمّى بموجبه هذا المكان بلدًا ، لا أنْ يُكتَفى بالإشارة إليه كما هو الحال في الآية الكريمة من سورة البقرة.

المثال الثاني قوله تبارك وتعالى: ﴿**وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ (105)**﴾ [الأنبياء: 105] ؛ فكثيرًا ما يتساءل مَن لا علم به بأنواع لام التعريف ودلالاتها ، ولاسيما في زمن الاستضعاف ، وضعف اليقين في حصول ما وعد الله به فيقول - مثلا-: المسلمون اليوم أصحّ أهل الأرض دينًا ، وأكثرهم عدّة وعددًا ، ولكنهم أضعفُ الناس ، وأقلّهم وراثة للأرض ، وتمكينا فيها ؛ فكيف نفهم هذه الآية ؟ الجواب أنّ فهمَ هذه الآية متوقّف على أمور من أهمّها معرفةُ نوع لام التعريف المحلاةِ بها لفظةُ (الصالحون) ؛ وهي لامٌ دخلت على اسم جنس ، واللامُ الداخلة على أسماء الأجناس وأسماء الأوصاف تفيد الاستغراق[21] ؛ أي أنّ المراد بالصالحين الموْعودين -في هذه الآية الكريمة ونظائرها- بالتمكين التامّ في الأرض: أولئك الذين اتصفوا بجميع صفات الصلاح على أكمل وجه ، فإنْ حصل منهم أو من بعضهم تقصيرٌ في تحصيل موجبات وصف الصلاح ظاهرا وباطنا نقص مما وعدهم الله تبارك وتعالى به في هذه الآية ونظائرها بحسب ما نقص من صفات الصلاح فيهم ، وهنا قاعدة لغوية وشرعية تقول: «الحُكْم المُعَلَّقُ على وصفٍ يزيد بزيادته وينقص بنقصانه»[22] ، وبهاتين القاعدتين النافعتين يحصل الفهم التامّ الصحيح لنصوص لا تُحصى كثرةً في الكتاب والسنة ، وتنحلّ إشكالات كثيرة عالقة في أذهان الكثيرين ، ولاسيما إذا تعلّق الله بنصوص النّصر ، والتمكين ، والتيسير ، طيب العيش ، ونحوها.

وكذلك ما في السنّة النبوية من أحاديث تصف المؤمن ، والمسلم ، والتقيّ ، والصالح ، والمجاهد ، ونحو ذلك ؛ كلّها يحصل كمالُ الحكم المذكور فيها بكمال الوصف ، وينقص بنقصانه ، فمثلا قولهρ: «**الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ؛ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا**»[23] فيه أنّ المؤمن للمؤمن كالبنيان ، لكن أيّ مؤمن ؟ هل هو المؤمن الذي ليس معه إلا قدرٌ يسير من الإيمان ؛ بسبب كثرة ذنوبه ومعاصيه ؟ كلا ، لأنّ كثيرا من هؤلاء يسعوْن -بقصد أو بغير قصد- إلى هدم

هذا البنيان بما يقومون به من أعمال مشينة تنافي مقصد الوحدة والتكافل، والمعنى أنّ المؤمن المستجمع لجميع مقتضيات الإيمان هو من يكون متّصِفًا بكمال هذا الوصف، وبقيةُ المؤمنين متفاوتون في ذلك بحسب تفاوتهم في الإيمان، وإذا تدبّرت هذا المعنى، وقَدَرْته قَدرَه انتفعت به انتفاعا عظيما في فهم نصوص الكتاب والسنة، وانحلّت في ذهنك إشكالاتٌ كثيرة عرضت، أو ستعرض لك مما ظاهرُه التعارض بين النصوص، أو بينها وبين دلائل الواقع، وهو في الحقيقة قصورٌ في فهم الخطاب الشرعي، سببُه -غالبا- عدمُ العلم بهذه القواعد الجامعة النافعة، وكثيرٌ منها مستفادٌ من تصرّفات استعمال حروف المعاني في الخطاب العربي البليغ.

**المطلب الثاني**: أنّ نَثْر هذه الحروف بين ثنايا دروس علم المعاني يُضْعِف من قيمتها في نفس الطالب؛ بخلاف ما لو جُمع الكلام عليها في موضع واحد، وفي عبارة "جُمع الكلام عليها" إعلامٌ بأنّ تعذُّرَ دراسة حروف المعاني حرفًا حرفًا في درس واحد أمرٌ متقرّر مأخوذ بالحسبان في مقالنا هذا، وهذا جزء من الردّ على اعتراض تقدّم ذكره مفاده أنّ دراسة حروف المعاني تتطلب جهدا كبيرا، وكلاما طويلا لا ينبغي أنْ نثقل به علم المعاني، ونخرجه بسببه عن طبيعته وخصوصيته، وسيأتي مزيد بيان لهذه المسألة، وإتمام للإجابة عن هذا الاعتراض.

**المطلب الثالث**: هو أنّ الأصلَ في كتب علم المعاني أن تكون للمبتدئين من طلاب العلم، وأمّا المتوسّطون والمنتهون منهم فوجهتُهم غالبا ليست هي الكتبَ والدراسات المفردة لهذا العلم مجموعة فيها أبوابُه ومسائله؛ بل الدراسات المخصصة لبعض مسائله، والتي لابد أن يكون فيها توسُّعٌ وطول، وكذا مطوّلاتُ الكتب ولو حَملت في عناوينها مصطلح علم المعاني، لكن لابد أن يكون في هذه العناوين ما يدلّ على أنّها ليست موجّهة للمبتدئين؛ وغالب هذه الكتاب هي الشروح، والحواشي، والتعليقات على المنظومات الطويلة، والتي غالبا ما تكون في علوم البلاغة ثلاثتها، لا علم المعاني وحده؛ كعقود الجمان للسيوطي، وهي ألفية، والجوهر المكنون للأخضري، وهي في قرابة ثلاثمائة بيت، وغيرهما.

ولما كان ذلك كذلك فإنّ أكثر مباحث علم المعاني لا تكون مساحاتُها المخصصة لها كافيةً لإيفاء الكلام على حروف المعاني المندرجة تحتها حقّها من الدرس؛ ولهذا فإنّنا نجد المؤلفين في علم المعاني، وكذا مدرّسي هذا العلم مقيّدين بالأحجام الزمانية في التدريس، والمكانية في التأليف، متحسّرين -أحيانا أو غالبا- على شواهد كثيرة رغبوا في عرضها على

الطلاب ، وبيان وجوه البلاغة فيها ، ولكنهم لم يجدوا لها مكانا مناسبا أو وقتًا كافيا ، وحتى تلك التي عرضوها فإنّهم غالبا ما يغادرون الكلام عليها وفي نفوس كثير منهم حسرةٌ على ما لم يتمكّنوا من استخراجه من بلاغاتها وأسرارها ، وتزداد المشكلة تعقيدا بالنسبة للجامعات ومراكز التدريس التي يخصّص لها حجم زمني قليل ، ثمّ تحصل مع ذلك غيابات ، وتأخّرات ؛ فتتشتّت الأذهان ، ولا تستقرّ المعاني فيها ولا تدوم.

ولقد يُقال هنا إنّ حقّ هذه المشكلةِ أنْ تؤكِّدَ الدعوةَ إلى المنع من إدراج دراسة حروف المعاني ضمن مقرّرات تدريس علم المعاني لا العكس ، والجواب عن هذا من وجهين:

أحدُهما أنّ عقدَ درس مستقلٍّ لدراسةٍ موجزةٍ وافية لحروف المعاني ، وإنْ كانَ يزيد في عدد الدروس ، إلا أنّ من شأنه أن يُخفّف من مادّة بعضها أو كثير منها ؛ فيكون درس حروف المعاني بمنزلة مرجعٍ لكثير من هذه الدروس ، وميدانٍ تطبيقي تُوَسَّعُ فيه مدارك الطلاب فيما يتعلق ببلاغات استعمال هذه الحروف ؛ بإجراء تمرينات توضيحية واختبارية تُقاس فيها درجة استيعاب الطالب لهذا الموضوع ، وملكته في تطبيقه على مستوى فهم الخطاب من جهة ، وإنشاء الكلام البليغ من جهة أخرى.

وأما الوجه الثاني فهو محور أساسي في هذا البحث ؛ وهو أنّه واهمٌ مَن يظنّ أنّ درسَ حروف المعاني تُعرض فيه جميع هذا الحروف ، وتُذكَرُ جميع معاني كلّ منها ، مع الشواهد الكثيرة ، ومَن يقول هذا الكلام ؟!

إنّ درس حروف المعاني الذي نقترح دراسته في فقرة من فقرات علم المعاني يقوم على أسس أهمّها الأربعة الآتية:

- بيانُ معنى حروف المعاني ، والفرق بينها وبين حروف المباني ، وبيان أبرز أنواعها ، وهذا لا يتطلّب أكثر من خمس دقائق في الدرس ، وأقلّ من صفحة في كتاب.

- الكلام على أهمّيتها ، وحاجة الكلام العربي عموما ، والبليغ منه على وجه الخصوص إليها ، وأنّها روابطُ لا يستغني عنها كلامٌ إلا نادرا جدًّا ؛ الأمر الذي يشوّق الطالب أكثر ، ويهيّئه لتخصيص جزء من اهتمامه ووقته لها.

- إحالة الطالب على كتاب في هذا الخصوص ، أو تكليفُه بإنجاز بحث حوله ، وعرضه أمام الطلاب ، واختيار نماذج منه ، مع شواهد قليلة وكافية ؛ يحصل بها المقصود ، ويتحقّق بها قدرٌ ولو يسير من الملَكة ، ومِن أحسن ما يُنصَح به في هذا السياق: العوامل المائة لعبد

القاهر الجرجاني ، أو رَصْف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ، في حالِ آنَسَ المدرّس من طلابه أنّه مناسب لهم.

- وعلى ذكر الاختيار ؛ اختيار الكتاب ، واختيار النماذج والشواهد ونحوها ، نأتي إلى واحدة من أهمّ أسس ومهمّات هذا المقترح ، وهذا المقال بأكمله ؛ وهي أنّ المتقرّرَ في الشرع ، والعقل ، والحسّ ، والواقع: أنّ مخلوقات الله جل وعلا كلّها متفاوتة ، وبعضُها أفضل من بعض ، سواءٌ أكانت ذواتٍ ، أم صفاتٍ ، أم أزمنةً ، أم أمكنة ، أم غير ذلك ، ومِن الأجناسِ المتفاوتةِ أفرادُها: الكلامُ ؛ أيُّ كلام ، ومن الأمثلة على ذلك: هذه الحروف التي نتحدّث عنها ؛ فقانونُ البلاغة العامُّ يقتضي أنّ أفضلَها عند الاستعمال هو الموافقُ للمقام ، المطابق لمقتضى الحال ، ولو كان أقلَّها رتبةً واستعمالا ، وليس هذا ما أتحدث عنه هنا ، وإنما أتحدّث عن تفاوت هذه الحروف بحسب استعمالها في الكلام كثرةً وقلّة ؛ ومن المعلوم أنّ الشيء لا يكثُر استعمالُه إلا إذا اشتدّت الحاجة إليه ، وتعسَّر أو تعذّر الاستغناء عنه ، وقد لحَظ أهل العربية هذا المعنى فتمثّلوه في عرض هذه الأفراد كلٌّ بحسب أهميته ، وكثرة استعماله ؛ ففي مرفوعات الأسماء –مثلا- يبدأون بذكر الفاعل ، ثم نائبه ، ثم المبتدأ ، ثم خبره ، وهكذا.

وفي نواصب المضارع ، أو جوازمه ، أو حروف الجرّ ، أو غير ذلك يقولون في الكلام على أوّل حرف منها: وبدئ به لأنّه أصل الباب ، أو لأنّه الأكثر استعمالا ، أو نحو ذلك ، وهذا فقهٌ في استعمالها وتصنيف علومها لا ينبغي لطالب العلم أن يذهل عنه.

ومن هذا المنطق نتساءل: عندما نتحدّثُ عن إسهام حروف المعاني في تحقيق بلاغة الخطاب ، كم نوعًا يتبادر إلى الذهن من هذه الحروف ؟ وفي داخل كلّ نوع: كم حرفًا ندرس ؟ مع اعترافنا بأنّ كلّ مكوّن من مكونات الخطاب البليغ له حظّه من إنجاح عملية البلاغة ، لا خلاف في ذلك ، ولكنّ الجميع متّفقون -أيضا- على أنّ محور الدراسة ليس هو -في غالب الأحيان- كلَّ موضع من مواضع الخطاب ؛ ولهذا نجد المفسرين ، والأدباء ، وأهل البلاغة ، وغيرهم: عندما يستوقفهم نصٌّ بليغ ، ولو في أعلى درجات البلاغة لا يقفون عند كلّ جزء من أجزائه ؛ بل عند مواضع منها تتفاوت هي الأخرى حسب تفاوت المتكلمين في مراتب البلاغة والبيان ؛ التي أعلاها كلام ربّنا تبارك وتعالى ، الذي كل لفظٍ منه معجزٌ في محلّه لفظًا ومعنى ، يليه كلام النبيّ ρ ؛ لأنّه من أساطين البيان ، وفرسان العربية ، ولأنّه بعد ذلك مبلّغٌ عن الله تعالى شرعَه المُبين ، ولقد قال جلّ وعلا: ﴿**وَمَا أَرسَلنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَومِهِ ۦ لِيُبَيّنَ لَهُم**﴾ [إبراهيم: 04] ؛ ففصاحة اللسان مِن أعْون الوسائل على تبليغ المقاصد ، وبيان الحقّ

والهدى ، ولقد سأل موسى U ربّه جلّ وعلا أنْ يُشركَ معه أخاه هارون U في الرسالة لدواعٍ هذا واحدٌ من أهمّها فقال: ﴿**وَأَخِي هَٰرُونُ هُوَ أَفصَحُ مِنّي لِسَانا فَأَرْسِلهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ (34)**﴾ **[القصص: 34]**.

ثمّ تَقِلُّ وتكثر مكامِنُ أسرار البلاغة في كلام بقية المتكلمين تبعًا لتفاوتهم في امتلاك ناصية العربية ، واقتدارهم على إنشاء الكلام البليغ ؛ جزْلِ الألفاظ ، فخمِ المعاني ، وهذا مَهيَعٌ واسعٌ لا قِبَل لأحد أن يرسم حدوده ، فضلا عن أنْ يحيط بتفاصيله علمًا.

ولمّا كان ذلك كذلك فإنّ المطلوبَ/الكافيَ الكلامُ عليه في درس حروف المعاني هو بعضُها لا كثير منها ، فضلا عن مجموعها ، وفي مقدّمة هذه الحروفِ "بعضُ": حروف الجرّ (الأصلية والزائدة) ، والعطف ، والتأكيد ، والشرط ، والاستفهام ، وربما أضاف بعض المدرّسين نوعًا آخر ، أو استبدله بأحد هذه الأنواع ؛ فلكلٍّ وجهةٌ هو موليها مادام المؤدَّى واحدًا ، والمقصد مشترَكًا.

وأما "لا النافية للجنس" ، و"بعض" حروف النداء ، والجواب ، والتحضيض ، والاستقبال ، وغير ذلك ، فمع أهمّيتها ، وحاجة الكلام إليها في مواضعها اللائقة بها ، إلا أنّها يقلّ الوقوف على كلامٍ كثير لأهل البلاغة والتفسير والأدب في بيان بلاغاتها ولطائفها ، وأستوقف القارئ الكريم هنا وقفتين ؛ إحداهما عند كلمة (الكثيرة) في الجملة الأخيرة ، والأخرى عند (بعض) المؤشّر عليها في موضعين من الكلام المتقدّم قريبا:

أمّا كلمة (الكثيرة) فهي قَيدٌ وصفيٌّ لكلمة بلاغات التي قبلها ، يخرج به ما كانت بلاغاته قليلة أو لم تتعدّ وظيفته الربط بين الجمل ، أو تقييد بعض أفعالها ، ولقد تكرّر معنا أنّ القدرَ اليسير من البلاغة لا يكادُ ، بل لا ينبغي أن يخلوَ منه أيُّ موضعٍ من مواضع الكلام البليغ ، وإلا كان كلامًا معيبًا ، أو بمعزلٍ عن وصف البلاغة[24] ، وإنّما الذي عليه المعوَّلُ ، وهو مصبّ اهتمام أهل البلاغة هو تلك المواضع التي تنطوي على بلاغات كثيفة ، وأسرار يرجع إليها نجاح العملية التواصلية وتبوّءُها عاليَ مراتب البلاغة.

وأما كلمة (بعض) فالمراد من استعمالها بيانُ أنّه حتى حروف الجرّ التي نطالب بتخصيص حيّز من علم المعاني لدراستها ليست كلّها على درجة واحدة في الرفع من بلاغية الخطاب ؛ بل بعضها فقط هو ما يحسُن بالمدرّس أنْ يوسّع معرفة الطالب به ، ويسوق له شواهدَ تبيّن كبير ما يسهم به من بلاغة في القول ، وكثافة في المعنى ، ومن أهمّ هذه

الحروف: في ، وعلى ، ومِن ، والباء ، واللام ، والكاف ، وعن ، والبقية أقلّ وبشكل متفاوت أيضا.

ومثلُ ذلك أيضا حروف العطف ؛ فأكثر ما يُثار من قضايا بلاغية حولها: الواو ؛ ومواضع الوصل بها ، والاستغناء عنها بين الجمل ، والفاء وما يثمره استعمالها البليغ من بيان معانٍ لطيفة كثيرة يتعلق أكثرها بدلالتها على الفورية التي يُحتاج إليها في بيان سرعة الاستجابة ، أو سرعة التنفيذ ، ونحو ذلك. وثمّ ؛ ولطائف استعمالها في الدلالة على التراخي الزمني تارة ، والأولوي تارة ، ومخالفة قاعدتها في الترتيب تارة ثالثة ، وغير ذلك ، وأمْ التي لها عدّة وظائف في العربية. وحتى التي حيّرت كبار علماء العربية ؛ حتى نُقل عن بعضهم أنّه كان يقول: أموت وفي نفسي شيءٌ من حتّى!

وحروف الشرط أكثرُ ما نقرأ عنها في كتب التفسير والبلاغة: "أنْ" و"إذا" ، ومناسبة استعمال كلّ منهما لمقام الكلام ، وأثر ذلك على بلاغته وكثرة معانيه.

ولقد تجنّبتُ أن أورد شاهدًا ، فضلا عن شواهد لكلّ حرف من هذه حروف المعاني المتنوعة التي ذُكرَت آنفا تفاديًا لتطويل المقام ، غير أنّي أختم هذا المقال بذكر شاهد قرآني واحد على أثَر استعمال حرف إنْ بدلا عن إذا ، وما يفيده الطالب من استيقافه عند هذا الاستعمال من فوائد لغوية ، وبلاغية ، وحتى إيمانية وسلوكية ؛ هذا الشاهد هو قول الله تبارك وتعالى: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ**﴾ [الحجرات: 6] ، فليس مراد الآية الأمرَ بالتثبت في قَبول الأخبار ونقلها وحسب ؛ بل فيها مع ذلك توجيهٌ ربّاني ، وتنبيه إلهي على علامة من علامات الإيمان ، وميزانٌ يُقاس به مستوى التزام الجماعة المؤمنة ، والتزامُها بتعاليم دينها حقًّا وصدقا ؛ وبيانُ ذلك أنّ إنْ الشرطية «لا تستعمل إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها»[25] ، يقول الكَفَوي: «إنْ الشّرطِيَّة تَقْتَضِي تَعْلِيق شَيْء ، ولا تسلتزم تحقُّقَ وُقُوعه ولا إمْكانه ، بل قد يكون ذلك فِي المستحيل عقلا ؛ كَمَا فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿**قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ..**﴾ [الزخرف: 81]. وعادَةً ؛ كَمَا فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿**فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ**﴾ [الأنعام: 35] ، لكن فِي المستحيل قَلِيل»[26]. فيكون مِن أسرار بلاغة النظم القرآني والتشريعي الحكيم استعمالُ "إنْ" بدل "إذا" في الآية الكريمة ؛ ليعلم المُشَرَّفون بنداء المولى تبارك وتعالى لهم بوصف الإيمان أنّ اجتراء الفاسق على غشيان مجالسهم لغير مصلحة شرعية ، فضلا عن أن يبثّ بينهم أخبارًا قد تكون كاذبة أمرٌ ينبغي أنْ يكون مستبعد الوقوع ، بل ربما مستحيل الوقوع ؛ لأنّ المؤمنين المتّصفين بأخلاق الإيمان ،

ومقتضياته الظاهرة والباطنة يكون معهم من الهيبة والوقار ، ومن والصرامة والحزم في التحلّي بآداب المجالس ما يقطع طمع غيرهم في التسلّل بينهم ، ودسّ الأخبار عموما ، فضلا عن الكاذبة أو المغرضة بينهم ، ويجعل حصول هذا في حياتهم في حكم النادر أو المعدوم.

بخلاف ما إذا ضعُف تمسّك الجماعة المؤمنة بما يمليه عليه إيمانهم ، ويفرضه عليهم شرعُ ربّهم ؛ فإنّ مجالسهم تكون مَرتَعًا لكل راتع ، وآذانهم تكون في متناول كلّ ناعق ، كلّ هذه المعاني الإجمالية ، التي تحتها ما تحتها من الأحكام التفصيلية أرشد إليه استعمال إنْ بدل إذا التي تكون غالبا "للمقطوع بحصوله ، وللكثير الوقوع ؛ فمن المقطوع بحصوله قوله تعالى: ﴿**كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ**﴾ [البقرة: 180]؛ فإنَّ كل واحد منا سيحضره الموت.. ، وأمّا ما يقع كثيرًا ، فنحو قوله تعالى: ﴿**إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمّى فَٱكْتُبُوهُ**﴾ [البقرة: 282] ، وقوله: ﴿**وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا**﴾ [النساء: 86]"[27].

**6- خاتمة:** نختم هذا المقال بذكر أهمّ نتائجه وتوصياته:

**النتائج**:

- تعدّ حروف المعاني عنصرًا أساسيا في عملية تشكيل الخطاب ، وهي جزء لا يمكن الاستغناء عنه في تحقيق بلاغة القول ، وجمالية اللفظ والمعنى.

- حازت دراسة حروف المعاني نصيبا وافرًا من اهتمامات علماء العربية القدامى ، وفي مقدّمتهم النحاة الأوائل ؛ فخصصوا لها أبوابًا من كتبهم ، وأحاطوها بوافر عنايتهم.

- قارب عدد حروف المعاني المائة ، وزعم بعض أهل العربية أنّه يفوق هذا العدد ؛ الأمر الذي وسّع رقعة دراسة هذه الحروف في كتب النحو ، وكثير من كتب العربية الأخرى.

- ومما وسّع هذه الرقعة أكثر تنوُّع معاني كثير من هذه الحروف ، ولاسيما حروف الجرّ ؛ فتطلّب الأمر كلامًا أطْول ، وتقسيمات أكثر.

- يقوم علم المعاني ؛ الذي هو أحد علوم البلاغة الثلاثة ، بل هو أهمّها ، وأوسعها أبوابًا ، وأوْلاها بالعناية والتقديم ، يقوم على قانون المطابقة ؛ مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، أي أنّ محلَّ عنايته هو الألفاظ التي يُركَّب منها الكلام ، وما يطرأ عليها من التغيّر تحرّيا لتحقيق المطابقة ؛ وهذا التغير يكون تقديمًا وتأخيرا ، وتعريفا وتنكيرا ، وذكرًا وحذفا ، وخبرا وإنشاء ، وإيجازا وإطنابا ، ونحو ذلك.

- كثيرٌ من هذه التغيّرات لا يتحقق إلا بالاستعانة ببعض حروف المعاني ، وبعبارة أخرى: كثير من أبواب علم المعاني لا قيام لها إلا على أساس الاستعمال الصحيح لحرف أو عدد من حروف المعاني.

- من أجل ذلك كان استيعابُ الطالب المثاليُّ ، أو على الأقلّ الكافي لدرس حروف المعاني أمرًا لابدّ منه لتحقيق كفاءة جيّدة ، واكتساب ملكة مستقرّة في علم المعاني.

- طريقة دراسة حروف المعاني في كتب النحو وقفت دون الإعراض عن المطالبة بإدراج درس حروف المعاني ضمن مقرّرات تدريس علم المعاني ؛ لما اتّسمت به هذه الطريقة من أمور أهمّها:

* الكلام الطويل والمتشعّب على حروف كلّ نوع من حروف المعاني في موضع واحد ؛ الأمر الذي يتطلّب جهدًا جهيدا ، ووقتا مديدا لاستيعابها وتصوّر معانيها ودلالاتها ، وهذا التشعب والطول مناسبٌ في ذلك الموضع ، لكنّه غير مناسب ولا في متناول دارسي علم المعاني عموما ، والمبتدئين منهم على وجه الخصوص.

* وهذا التشعّب والطول من شأنه أنْ يورد حروفًا قليلة الإسهام في جمالية الكلام ، وربما كانت نادرة الاستعمال أصلا ، هذا من جهة ، والجهة الثانية ملازمةٌ لها ، وأثرٌ من آثارها ؛ وهي قلّة الكلام على الحروف ذات القيمة العالية في هذا السياق ؛ الأمر الذي لا يصحّ أن يقال معه إنّ هذه الحروف قد نالت حظّها من الدراسة في كتب النحو ؛ فلا حاجة لإرهاق الطالب بإعادة عرضها عليه ، وتعليمه إيّاها ، وحتى وإنْ سلّمنا أنّ دراسة هذه الحروف هنالك تغني عن دراستها في علم المعاني فإننا نتساءل: ماذا عن موضوعات التقديم والتأخير ، والتعريف والتنكير ، والاستفهام ، والأمر ، والنهي ، والنداء ، وغير ذلك من دروس علم المعاني ، أليست مدروسة في علم النحو ؟ الجواب: بلى ، فالاعتراض في غير محلّه.

* توزُّع الكلام على عدد من أنواع حروف المعاني في مواضع متفرقة ومتباعدة من كتب النحو ؛ فحروف الجرّ مثلا يذكرها بعضهم في باب الأسماء ؛ لأنّها من أدلّ العلامات عليها ، والجوازم والنواصب في باب الأفعال ، ولام التعريف في باب مفرد ، والواو في عدة أبواب ، وهكذا ، بخلاف ما يقترحه هذا المقال ؛ وهو جمع عدد من أهمّها في درس واحدٍ لتعظُمَ عناية الطالب بحروف المعاني جملة ، وبأكثرها إسهاما في تحقيق بلاغة القول ، ومطابقة الكلام لمقتضى الحال على وجه الخصوص.

**التوصيات**

نوصي -في ختام هذا المقال- بتخصيص حيّز من علم المعاني لدراسة حروف المعاني ، ونقترح أن يكون بعد الكلام على الخبر والإنشاء (الإسناد وركنيه) وقبل درس متعلقات الفعل ، ولا بأس بجعله بعده ، وإن كان تقديمه أولى ؛ لأنّ كثيرا من مسائل متعلقات الفعل لها ارتباطٌ كبير بحروف المعاني ، فلأَن يدرس الطالب متعلقات الفعل ، ومن أهمّها الجار والمجرور ، بعد دراسة حروف المعاني ، وأخْذِ شواهدَ كافية عن أهمّها ، مع تمرينات تطبيقية ، واختبار للملكة البلاغية المتعلقة بها ، خيرٌ من أنْ يكون الأمر على العكس من ذلك ، وفي كلٍّ خيرٌ ، والله تعالى أعلم ، وصلى الله على نبيّنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما.

**7- مصادر البحث ومراجعه**

*** القرآن الكريم**

- ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم مقدمة في أصول التفسير ، دار مكتبة الحياة ، د.ط ، بيروت ، لبنان ، 1980.

- أبو حيان الأندلسي ، محمد بن يوسف: البحر المحيط في التفسير ، دار الفكر ، د.ط ، بيروت ، لبنان ، 2000.

- الأخضري ، عبد الرحمن بن صغير ، الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون ، تحقيق: د. محمد بن عبد العزيز نصيف ، د.ط. مركز البصائر للبحث العلمي ، د.تا.

- البخاري ، محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح ، تحقيق: مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ، دار اليمامة ، ط5 ، دمشق ، 1993.

- الجرجاني ، عبد القاهر ، دلائل الإعجاز في علم المعاني ، تحقيق: محمود شاكر ، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني ، ط3 ، جدة ، 1992.

- الرماني ، علي بن عيسى ، ،الحدود في النحو ، تحقيق مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني ، د.ط ،د.تا

- الزمخشري ، محمود بن عمرو ،المفصل في صنعة الإعراب ، تحقيق: د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال ، ط1 ، بيروت ، 1993.

- السامرائي ، فاضل بن صالح ،معاني النحو ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1 ، الأردن ، 2000.

- السبت ، خالد بن عثمان ، قواعد التفسير ، دار ابن عفان ، د.ط ، القاهرة ، د.تا.

- السعدي ، عبد الرحمن بن ناصر ، القواعد الحسان لتفسير القرآن ، مكتبة الرشد ، ط1 ، الرياض ، 1999.
- السكاكي ، يوسف بن أبي بكر ، مفتاح العلوم ، دار الكتب العلمية ، ط2 ، بيروت ، لبنان ، 1987.
- الصعيدي ، عبد المتعال ،بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ، مكتبة الآداب ، ط17 ، مصر ، 2005.
- العسكري ، الحسن بن عبد الله ، الصناعتين ، تحقيق: علي محمد البجاوي-محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، د.ط ، بيروت ، 1419هـ.
- القرطبي ، محمد بن أحمد ، الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية ، ط2 ، القاهرة ، 1964.
- القزويني ، محمد بن عبد الرحمان ،الإيضاح في علوم البلاغة ، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الجيل ، ط3 ، بيروت ، لبنان ، د.تا.
- الكفوي ، أيوب بن موسى ،الكليات ، تحقيق: عدنان درويش-محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، د.ط ، بيروت ، د.تا.
- المالقي ، أحمد بن عبد النور ،رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط ، دار القلم ، ط3 ، دمشق ، 2002.
- المرادي ، حسن بن قاسم ، الجنى الداني في حروف المعاني ، د فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، بيروت ، لبنان ، 1992.
- مسلم ، الحسين بن الحجاج ،صحيح مسلم ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، د.ط ، القاهرة ، 1995.

**الإحالات والهوامش**

(1) المرادي ، حسن بن قاسم ، الجنى الداني في حروف المعاني ، د فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، بيروت ، لبنان ، 1992ص28 ، و المالقي ، أحمد بن عبد النور ،رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط ، دار القلم ، ط3 ، دمشق ، 2002ص99.

(2) المرادي ، الجنى الداني ، ص22.

(3) الرماني ، الحدود في النحو ، تحقيق مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني ، د.ط ،د.تا ص42.

(4) الجرجاني ، عبد القاهر ، دلائل الإعجاز في علم المعاني ، تحقيق: محمود شاكر ، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني ، ط3 ، جدة ، 1992 ، ص263.

[5] نفسه ، ص81.

[6] دلائل الإعجاز ، ص28.

[7] ولقد حضرتُ محاضرةً للدكتور محمد أبو موسى بجامع الأزهر بتاريخ 17جمادى الأولى 1444 هـ/11-12-2022م ، تساءل فيها تساؤلاتٍ مهمّةً ودقيقة في هذا الشأن ؛ منها قوله: لماذا كان تأسيس علم البلاغة على يد رأس من رؤوس علم النحو (يقصد الجرجاني)؟ ما هو سرّ نشوء البلاغة من مباحث علم النحو؟ ومما قال أيضا: - الجرجاني لم يكتب البلاغة إلا بعدما استوفى دقائق علم النحو. - مسائل البلاغة بزغت في أرض النحاة ، ونمت في تربتهم ، إلى آخر كلامه الطويل والجميل في هذا المعنى.

[8] وإلا فبدايات الانقسام كانت مبكّرة جدا ، وظهور معالم الانشطار بدأ مع الجرجاني ؛ الذي صنّف كتابه دلائل الإعجاز في علم المعاني ، وكتابه أسرار البلاغة في علم البيان ، ولكن بقيت كثير من قضايا العِلْمين متداخلة ، وظلّ أسلوب الدراسة والعرض جاريًا على أصول المدرسة الأدبية الجمالية ؛ التي تقوم على جمال العبارة ، ورحابة الخيال ، وتحكيم لغة الأدب ، حتى جاء السكاكي فجنح بالدرس البلاغي إلى الطرح الفلسفي ، وأسلوب المناطقة في التعبير والتقسيم ؛ فأضحت البلاغة أشبه ما تكون بالعلوم العقلية والطبيعية.

[9] القزويني ، محمد بن عبد الرحمان ،الإيضاح في علوم البلاغة ، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الجيل ، ط3 ، بيروت ، لبنان ، د.تا ج1 ، ص52.

[10] الصعيدي ، عبد المتعال ،بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح ، مكتبة الآداب ، ط17 ، مصر ، 2005ج1 ، ص24.

[11] نفسه.

[12] انظر: السكاكي ، مفتاح العلوم ، دار الكتب العلمية ، ط2 ، بيروت ، لبنان ، 1987 ، ج1 ، ص123.

[13] الإيضاح ، ج1 ، ص50.

[14] قال أبو العباس ابن تيمية رحمه الله: "والعرب تُضَمِّنُ الفعل معنى الفعل وتعدّيه تعديته ، ومن هنا غلط من جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض ، كما يقولون في قوله: **(قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ ۖ) [ص: 24]** ؛ أي: مع نعاجه ، و: **(مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ) [الصف: 14]** ؛ أي: مع الله ونحو ذلك. والتحقيق ما قاله نحاة البصرة من التضمين ؛ فسؤال النعجة يتضمن جمعها وضمها إلى نعاجه.. ، وكذلك قوله: **(عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ) [الإنسان: 6]** ؛ ضمّن يروى بها ، ونظائره كثيرة" ، ينظر: ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم مقدمة في أصول التفسير ، دار مكتبة الحياة ، د.ط ، بيروت ، لبنان ، 1980 ، ص18.

[15] القرطبي ، محمد بن أحمد ، الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية ، ط2 ، القاهرة ، 1964 ، ج1 ، ص207.

[16] أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط في التفسير ، دار الفكر ، د.ط ، بيروت ، لبنان ، 2000ج7 ، ص442.

[17] الجنى الداني ، ص313.

[18] العسكري ، الحسن بن عبد الله ، الصناعتين ، تحقيق: علي محمد البجاوي-محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، د.ط ، بيروت ، 1419هـ ،ص438 ، والسكاكي: مفتاح العلوم ، ص251.

[19] الأخضري ، عبد الرحمن بن صفير ، الجوهر المكنون في صدف الثلاثة الفنون ، تحقيق: د. محمد بن عبد العزيز نصيف ، د.ط. مركز البصائر للبحث العلمي ، د.تا ، ص24.

[20] وهل اعترض عليه أحدٌ من البلاغيين ، وقالوا ما بال الرجل يجمع بين المتفرّقات ؟ أما كان عليه أن يفصل كلّ علم بمصنّف ؟ ما قالوا ذلك ؛ بل قبلوا منك ذلك ، ولم يفهموا منه إلا هذا الذي ندندن حوله ؛ أعني العلاقة بين النحو والبلاغة بهذا الترتيب الأوّلي والأولوي ، النحو ثم البلاغة ، أما الصرف فلا نذكره غالبا في هذه المقابلة لأنّه كان ممتزجا به أصلا ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لأنّ القضايا المشتركة بين النحو والبلاغة أكثر منها بين الصرف والبلاغة ، وإن كنا لا ننكر ما في مباحث الأوزان الصرفية ومعانيها من بلاغات ولطائف ، وسيأتي إشارة إليها قريبا إن شاء الله تعالى فترقّب ذلك فضلا.

[21] السعدي ، عبد الرحمن بن ناصر ، القواعد الحسان لتفسير القرآن ، مكتبة الرشد ، ط1 ، الرياض ، 1999ص13.

[22] السبت ، خالد بن عثمان ، قواعد التفسير ، دار ابن عفان ، د.ط ، القاهرة ، د.تا ، ج2 ، ص629.

[23] البخاري ، محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح ، تحقيق: مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ، دار اليمامة ، ط5 ، دمشق ، 1993 ، رقم: 2314 ، ج2 ، ص863 ، و: مسلم ، الحسين بن الحجاج ،صحيح مسلم ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، د.ط ، القاهرة ، 1995 ، رقم: 2585 ، ج4 ، ص1999.

[24] وإذا كنّا نناقش في هذا المقال إسهام حروف المعاني في الرّفع من مستوى بلاغية الخطاب ، فإنّنا ننبّه هنا على أنّ عامة المشتغلين بتدقيق الخطب والمنشورات العلمية وغيرها ، ولاسيما عند الإعلاميين وخطباء المنابر ، فضلا عن أصحاب الكلمات الارتجالية والمدرّسين ونحوهم: يعانون أشدّ ما يعانون من التوظيف الخاطئ لبعض حروف المعاني ؛ فبدلًا من أنْ يكون استعمال هذا الحرف فيما جرت العادة أن يُستَعمل فيه ذاك الحرف بلاغةً وتفنُّنا في الخطاب ، يصير عامل قلق وانزعاج ، أو سبب سوء فهم وتصوّر لدى المتلقّي ، حتى إذا حصل استفسار أو نشب خلاف وسوء تفاهم قيل للمتكلم: آ ، تقصد كذا ؟؟ هلّا قلت كذا بدلًا عن كذا ، ويُشار إلى استعمال حرف معنًى بدل حرف المعنى المستعمل.

[25] الزمخشري ، محمود بن عمرو ،المفصل في صنعة الإعراب ، تحقيق: د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال ، ط1 ، بيروت ، 1993 ، ص440.

[26] الكفوي ، الكليات ، تحقيق: عدنان درويش-محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، د.ط ، بيروت ، د.تا ص1021.

[27] السامرائي فاضل ، معاني النحو ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1 ، الأردن ، 2000ج4 ، ص71.